# الدستور الغذائي والتجارة الدولية في الأغذية

طبقا للإحصاءات التجارية لمنظمة الأغذية والزراعة، تجاوز حجم التجارة في المنتجات الزراعية ٥٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ – وعلى نحو غير مسبوق.

كان المسؤولون والخبراء الذين وضعوا الأسس وحددوا اتجاه أنشطة برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الدستور الغذائي، معنيين في المقام الأول بحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات النزيهة في تجارة الأغذية. ورأوا أن هذه القضايا يمكن معالجتها بصورة طبيعية لو أن البلدان جميعها حققت التناسق بين قوانينها الغذائية واعتمدت مواصفات متفق عليها دوليا. وقد استهدف هؤلاء المسؤولون والخبراء، من خلال تحقيق هذا التناسق، تقليل الحواجز التي تعترض التجارة وزيادة حرية انتقال المنتجات الغذائية بين البلدان، الأمر الذي سيكون في صالح المزارعين وأسرهم وسيساعد أيضا على الحد من الجوع والفقر. واستنتجوا أن الدستور الغذائي سيعالج العديد

الدستور الغذائي على الإنترنت:

**www.codexalimentarius.net**



FAO / 16551 / R. FAIDUTTI

**تنص المبادئ العامة للدستور الغذائي على ما يلي:**

**«يستهدف نشر الدستور الغذائي توجيه وتعزيز عملية وضع وتحديد تعاريف للأغذية واشتراطاتها، من أجل المساعدة على تحقيق التنسيق بينها، والإسهام من ثم في تيسير تدفق التجارة الدولية».**

من الصعوبات التي تعترض حرية التجارة، وهي وجهة نظر تتجلى في هدف الدستور الغذائي المشار إليه في المبادئ العامة.

ومن الشواغل الرئيسية لحكومات البلدان ضمان أن تكون الأغذية المستوردة من بلدان أخرى مأمونة وألا تهدد صحة المستهلكين أو تشكل تهديدا لصحة وسلامة وحماية العشائر الحيوانية والنباتية الموجودة بها. وبناء على ذلك، استحدثت حكومات البلدان المستوردة قوانين ولوائح إلزامية للقضاء على هذه التهديدات أو الحد منها. وفي مجال مراقبة الأغذية والحيوانات والنباتات ثمة إمكانية لوضع حواجز تعترض التجارة في الأغذية بين البلدان.

## جولة أوروغواى والتجارة العالمية في الأغذية

تمثل اتفاقات جولة أوروغواى معلما بارزا في النظام التجاري متعدد الأطراف، إذ أنها ضمت للمرة الأولى الزراعة والأغذية تحت قواعد وضوابط فعالة من الناحية العملية.

وقد اعترفت البلدان المشاركة في جولة أوروغواى بأن التدابير التي تعتمدها في الظاهر حكومات البلدان لحماية صحة المستهلكين والحيوانات والنباتات فيها، يمكن أن تصبح حواجز مقنّعة تعترض التجارة وأن تكون تمييزية كذلك. ومن ثم، فإن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة قد اندرجا ضمن الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع التي أرفقت باتفاق مراكش لعام ١٩٩٤ الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية.

**الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية:** يعترف هذا الاتفاق بأن للحكومات الحق في اتخاذ تدابير الصحة والصحة النباتية الضرورية لحماية صحة الإنسان. غير أن الاتفاق يشترط عليها ألا تطبق تلك التدابير إلا بالقدر الضروري لحماية صحة الإنسان. ولا يسمح اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية للحكومات الأعضاء بأن تمارس التمييز بتطبيق متطلبات مختلفة على بلدان مختلفة حيثما تسود ظروف واحدة أو متماثلة، ما لم يكن هناك مبرر علمي كاف لقيام بذلك.

**الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة:** يسعى هذا الاتفاق إلى ضمان ألا تؤدي اللوائح والمواصفات التقنية، بما في ذلك متطلبات التعبئة ووضع العلامات والبيانات والإجراءات التحليلية اللازمة لتقييم التوافق مع اللوائح والمواصفات التقنية، إلى خلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة يعترفان كلاهما بأهمية تحقيق التناسق بين المواصفات على الصعيد الدولي، من أجل تقليل أو استبعاد احتمال تحول تدابير الصحة والصحة النباتية والمواصفات التقنية إلى حواجز أمام التجارة.

وسعيا إلى تحقيق التناسق، حدد الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واختار لسلامة الأغذية، المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي بشأن المواد المضافة إلى الأغذية، والعقاقير البيطرية، ومخلفات المبيدات، والملوثات، وأساليب التحليل وأخذ العينات، والمدونات والخطوط التوجيهية للممارسات الصحية. ويشكل هذا قبولا لكون مواصفات الدستور الغذائي تستند إلى مبررات علمية وتشكل المقاييس التي تقيّم في ضوئها التدابير واللوائح القطرية.

وقد أثار هذا الاعتراف اهتماما كبيرا بأنشطة الهيئة، وتحديدا بمواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته، في الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، وكذلك الأهمية التي اتسمت بها مواصفات الدستور الغذائي، في الأحكام المتعلقة بالقواعد الفنية والمقاييس الواردة في المادة ٢ من الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة. وبناء على ذلك، تزايد بشكل ملحوظ حضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، وخاصة من جانب البلدان النامية.

## الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية

## الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة

**تنص المادة ٢-٢ من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية على ما يلي:**

**«على البلدان الأعضاء عدم تطبيق أي تدابير لحماية صحة الإنسان أو النبات إلا بقدر ما يلزم لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان أو النبات، وأن تستند هذه التدابير إلى المبادئ العلمية وعدم الاحتفاظ بها دون أدلة علمية كافية...».**

**تنص المادة ٣-١ من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية على ما يلي:**

**«من أجل تحقيق التنسيق في تدابير حماية صحة الإنسان والنبات على أوسع نطاق ممكن، على البلدان الأعضاء إقامة هذه التدابير وفقا لمقاييس أو إرشادات أو توصيات دولية، إذا وجدت، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق».**

**تنص المادة ٢-٦ من الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة على ما يلي:**

**«يسهم الأعضاء بدور كامل، في حدود مواردهم، في عمل هيئات التوحيد القياسي الدولي المناسبة، فيما يتعلق بإعداد مقاييس دولية للمنتجات التي اعتمد الأعضاء، أو يعتزمون اعتماد، قواعد فنية بشأنها وذلك بغية تحقيق تناسق القواعد الفنية على أوسع أساس ممكن».**

ويشكل هذا تطورا مرضيا، خاصة وأن كلا الاتفاقين يطلب من الأعضاء أن يقوموا في حدود مواردهم «بالمشاركة بصورة كاملة» في عمل المنظمات الدولية المعنية بالمواصفات وأجهزتها الفرعية.

واعتماد مواصفات الدستور الغذائي وإقرارها، بوصفها مواصفات مستندة إلى مبررات علمية لغرض كل من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، يتسمان بأهمية كبيرة. فقد أصبحت تلك المواصفات جزءا لا يتجزأ من الإطار القانوني الذي يجرى في نطاقه تيسير التجارة الدولية من خلال تحقيق التناسق. وقد تم استخدام هذه المواصفات بالفعل بوصفها القاعدة التي يُستند إليها في النزاعات التجارية الدولية، ومن المتوقع أن تتم الاستعانة بها على نحو متزايد في هذا الصدد.

## الدستور الغذائي والاتفاقات التجارية الأخرى

تقضي اتفاقات جولة أوروغواى بأن تدخل مجموعات البلدان الأعضاء في اتفاقات تجارية فيما بينها لتحرير التجارة. وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعقودة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك اتفاقية من هذا النوع. وقد وقعت الأرجنتين والبرازيل وباراغواى وأوروغواى معاهدة اسنسيون التي أنشأت السوق المشتركة الجنوبية. وفي اقليم آسيا والمحيط الهادي، أخذت ترتيبات التعاون الاقتصادي صيغتها النهائية بما يعرف الآن باسم «مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي». وقد اعتمدت هذه التجمعات الإقليمية الثلاث تدابير تتفق مع المبادئ الواردة في اتفاقات جولة أوروغواى التي تتعلق بمواصفات الدستور الغذائي.

## الاتفاقات التجارية تستشهد بالدستور الغذائي

**استشهد العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف بالدستور الغذائي والأعمال التي يضطلع بها، ومن بينها:**

- **الاتفاق التجاري بين المكسيك وبوليفيا، ١٩٩٥**
- **اتفاق منطقة التجارة الحرة في البلطيق، ١٩٩٦**
- **الاتفاق التجاري بين شيلي والمكسيك، ١٩٩٧**
- **الاتفاق التجاري بين بلغاريا وتركيا، ١٩٩٨**
- **الاتفاق التجاري بين أمريكا الوسطى وشيلي، ١٩٩٩**
- **رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، ٢٠٠٠**
- **الاتفاق التجاري بين تركيا والبوسنة والهرسك، ٢٠٠٢**
- **الاتفاق التجاري بين أستراليا وتايلند، ٢٠٠٥**
- **الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، ٢٠٠٥**

وتشمل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية اتفاقين إضافيين يتعلقان بتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أما التجارة. وفيما يتعلق بتدابير سلامة الأغذية، أشير إلى مواصفات الدستور الغذائي بوصفها متطلبات أساسية يتعين أن تفي بها البلدان الأعضاء الثلاثة من حيث نظافة المنتجات الغذائية وسلامتها.

وفي حالة السوق المشتركة الجنوبية، أوصت هيئة الأغذية التابعة لها، بأن تعتمد البلدان الأعضاء فيها طائفة من مواصفات الدستور الغذائي وأن تستخدم مواصفات الدستور الغذائي الأخرى بوصفها نقاطا مرجعية لدى مواصلة المداولات.

كما أعد مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي مسودة ترتيبات الاعتراف المتبادل بشأن تقييم مطابقة الأغذية ومنتجات الأغذية، الذي يدعو إلى تحقيق الاتساق مع المتطلبات الواردة في الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة، ومع مواصفات الدستور الغذائي، بما فيها توصيات لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات.

وهناك إشارة إلى الدستور الغذائي في العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، فضلاً عند تلك المذكورة أعلاه. كذلك تشير التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي مرارا إلى الدستور الغذائي، بوصفه الأساس الذي ترتكز عليه متطلباتها.